

تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة المنعقدة يوم الخميس 07 نونبر 2024

عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، يوم الخميس 07 نونبر 2024 على الساعة العاشرة صباحا، بمكتب السيد رئيس المجلس الإقليمي بمقر العمالة اجتماعا تحت رئاسة السيد مولود آيت رزوق رئيس اللجنة، وبحضور السيدات والسادة أعضاء لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وهم:

- لمياء الخاضير : نائبة رئيس اللجنة
- عائشة كضي : عضوة المجلس الإقليمي.
- محمد بوغلام : عضو.
- نادية حسيطو : عضو.

* المتغيبون بعذر : لا أحد .

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني، افتتح السيد رئيس اللجنة أشغال هذا الاجتماع بكلمة رحب من خلالها بالسادة الأعضاء الحاضرين مذكرا إياهم بالنقطة المدرجة بجدول الأعمال وهي كالتالي :

- الدراسة و المصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2025 .

ثم شرعت اللجنة في دراسة هذه النقطة على الشكل التالي:

- الدراسة و المصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2025 .

تنفيذا للتوجيهات والتوصيات الواردة بالدورية الوزارية عدد **D/2755/DFCT/2024** بتاريخ 07 أكتوبر 2024 المتعلقة بإعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية برسم سنة 2025 ، وحرصا على تطبيق المادة 176 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والتي تنص على انه يتعين على مجالس العمالات والأقاليم التداول في مشروع الميزانية داخل آجال أقصاه 15 نونبر، فقد تم إدراج النقطة المتعلقة بدراسة مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2025 بجدول أعمال الدورة الاستثنائية المزمع عقدها بتاريخ 11 نونبر 2024، على أساس المبلغ المتوصل به من حصة منتج الضريبة على القيمة المضافة برسم سنة 2024 ، والبالغ قدرها: **7.008.323,00 درهم**، وحيث أن هذه الحصة من منتج الضريبة على القيمة المضافة لا تغطي حتى نفقات الموظفين ناهيك عن باقي النفقات الإجبارية الأخرى المنصوص عليها في المادة 174 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بمجالس العمالات والأقاليم

وعليه، وتماشيا مع التوجيهات والتوصيات الواردة بالدورية الوزارية السالفة الذكر المتعلقة بإعداد ميزانيات الجماعات الترابية، فإن اللجنة بعد الدراسة و المناقشة ، وافقت على مشروع الميزانية الإقليمية برسم السنة المالية 2025 ، والذي تم حصره على الشكل التالي:

- التسيير:

المدخل: تتضمن حصة الإقليم من منتج الضريبة على القيمة المضافة والتي تعتبر المورد الأساسي بالنسبة للحجم الإجمالي للمدخيل، مع العلم أنه تم اعتماد في تقدير الحصة من منتج الضريبة على القيمة المضافة على حصة السنة الماضية والتي تقدر بـ **7.008.323,00** درهم، أما باقي المدخيل الذاتية والمحددة بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل، فإنها تبقى جد هزيلة حيث تم اقتراح مبلغ إجمالي قدره **1.590.000,00** درهم موزعة على الشكل التالي:

- الرسم المفروض على بيع المنتج الغابوي. : 90.000,00 درهم
- الرسم المفروض على رخص السياقة. : 600.000,00 درهم
- الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية. : 600.000,00 درهم
- منتج فائدة الأموال المودعة بالخرينة. : 200.000,00 درهم
- مداخيل مختلفة وطارئة : 100.000,00 درهم
- **المجموع** : **1.590.000,00** د
- يضاف إليها الحصة من منتج الضريبة على القيمة المضافة والمقدرة بـ : **7.008.323,00** د
- **ليصبح المبلغ الإجمالي للمدخيل المقترحة برسم السنة المالية 2025** : **8.598.323,00** د

ومن خلال استقراء هذه المعطيات يتبين جليا أن الموارد الذاتية للمجلس الإقليمي تبقى ضعيفة بالإضافة إلى كونها غير قارة وبالتالي غير مضمونة الاستخلاص

أما فيما يتعلق بمصاريف التسيير المقترحة برسم السنة المالية 2025 فتقدر بما مجموعه **15.128.000,00** درهم مفصلة على الشكل التالي :

الباب 10 مجال الإدارة العامة:

المقبول عن برسم سنة 2024	المقترح برسم سنة 2025	
1.386.000,00	1.350.000,00	الفصل 10: أنشطة المجلس
7.148.523,00	7.067.200,00	الفصل 20: الأنشطة المتعلقة بتسيير الموظفين
3.080.000,00	3.070.000,00	الفصل 30: الأنشطة المتعلقة بوسائل التسيير الأخرى
11.614.523,00	11.487.200,00	مجموع الباب 10

الباب 20 مجال الشؤون الاجتماعية:

المقبول عن برسم سنة 2024	المقترح برسم سنة 2025	
680.000,00	2.080.000,00	الفصل 10: الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات المحلية
225.000,00	225.000,00	الفصل 20: ملاعب وفضاءات القرب
79.000,00	79.000,00	الفصل 30: التنمية الصحية
289.000,00	289.000,00	الفصل 40: التنمية التربوية
30.000,00	30.000,00	الفصل 60: التعليم الثانوي
120.000,00	120.000,00	الفصل 70: التكوين وتقوية القدرات
1.323.000,00	2.823.000,00	مجموع الباب 20

الباب 30 مجال الشؤون التقنية:

المقترح برسم سنة 2025	المقبول عن سنة 2024	
29.000,00	29.000,00	الفصل 10:
29.000,00	29.000,00	مجموع الباب 30

الباب 40: مجال الشؤون الاقتصادية والتنمية القروية:

المقترح برسم سنة 2025	المقبول عن سنة 2024	
490.800,00	490.800,00	مجال الشؤون الاقتصادية والتنمية القروية
490.800,00	490.800,00	مجموع الباب 40

الباب 50: مجال الدعم.

20.000,00	20.000,00	سداد للمقاولات
40.000,00	40.000,00	التعويضات
1.000,00	1.000,00	مصاريف تأمين شسيعي المداخيل
187.000,00	0,00	دفعات لمجموعة الجماعات
50.000,00	50.000,00	دفعات لجمعية رؤساء مجالس العمالات و الأقاليم
298.000,00	111.000,00	مجموع الباب 50

الباب 60: مجال اندماج النتائج:

-	-	دفعات الفائض التقديري للجزء الثاني من الميزانية
-	-	مجموع الباب 60

15.128.000,00	13.668.323,00	مجموع المصاريف
----------------------	----------------------	-----------------------

وبذلك تم حصر مشروع الميزانية الإقليمية برسم التدبير المالي لسنة 2025 على الشكل التالي:

- المداخيل: **8.598.323,00** درهم.

- المصاريف: **15.128.000,00** درهم.

- العجز المالي: **6.529.677,00** درهم.

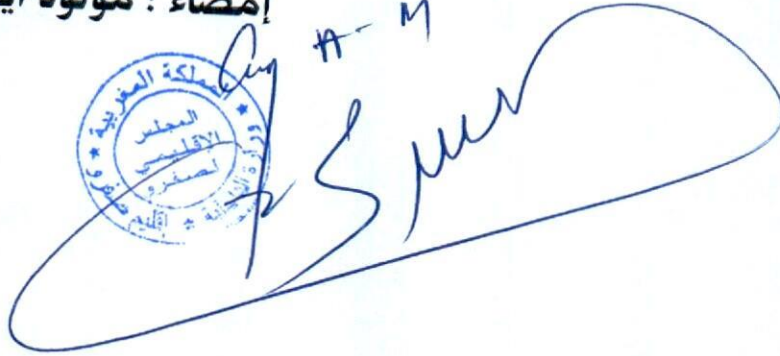
ومن خلال استقرار المعطيات المالية المقترحة برسم السنة المالية 2025، يلاحظ أن هناك عجز مالي يقدر ب: **6.529.677,00** درهم. وذلك راجع بالأساس إلى :

.../...

- ❖ تغطية مختلف النفقات الإجبارية المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 112.14 خاصة تلك المتعلقة بنفقات الموظفين ونفقات تسيير المجلس وتكاليف التامين، بالإضافة إلى الزيادة الأخيرة في أجور الموظفين تفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات العمالية.
- ❖ تتمة انجاز برنامج التنمية الإقليمي خاصة في محاوره المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ، بهدف الرقي بمؤشر التنمية البشرية بهذا الإقليم والنهوض بأوضاع الفئات الهشة والمعوزة.
- ❖ أداء المبالغ الملتزم بها اتجاه الشركاء بموجب اتفاقيات وعقود شراكة، والتي تهم المشاريع الحيوية المرتبطة بالحاجيات الملحة للمواطنين بالإقليم ، التعليم والصحة والنقل المدرسي تنفيذا للمادة 174 من القانون التنظيمي 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- ❖ تعزيز المقاربة الاجتماعية من خلال محاربة الإقصاء و الهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية، والعمل على تقوية المبادرات السوسيو - تربوية في إطار المحاور الأساسية للتنمية المستدامة .
- ❖ تعميم الولوج إلى التجهيزات والمرافق الأساسية بمختلف الجماعات التي تعاني من محدودية الموارد المالية خاصة تلك المتعلقة بفتح وإصلاح المسالك، والحد من التباينات المجالية بالإقليم.

رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية والبرمجة

إمضاء : مولود آيت رزوق

11-11

A circular official stamp of the Regional Council of Agadir is visible, partially overlapping the signature. The stamp contains the text: 'المجلس الإقليمي لأكادير' (Regional Council of Agadir) and 'المجلس الإقليمي لأكادير' (Regional Council of Agadir).